برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 14-2011/11/17

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

تصويب

يُستعاض بالملخص المرفق عن النسخة الواردة في الوثيقة.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2011/4/C/Corr.1
14 November 2011
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

ملخص

في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في اسطنبول، اتفقت الدول الأعضاء على برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (A/CONF.219/3/Rev.1)، وذلك عقب مفاوضات رسمية أجرتها في إطار اللجنة الجامعة في 11 مايو/أيار 2011. كما اتفقت، في 13 مايو/أيار 2011، على الإعلان السياسي. ويتمثل الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهه أقل البلدان نمواً والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين نصف أقل البلدان نمواً البالغ عددها 48 بلداً من الخروج من هذه الفئة بحلول عام 2020.

واسترشاداً بهذا الهدف الشامل، وُضعت للسياسات الوطنية في أقل البلدان نمواً ولتدابير الدعم الدولية الأهداف التالية:

- تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل في أقل البلدان نموا، عن طريق تعزيز طاقتها الإنتاجية في جميع القطاعات من خلا ل إحداث تحول هيكلي؛
- بناء قدرات بشرية عن طريق تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المطردة والمنصفة والشاملة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- الحد من ضعف أقل البلدان نمواً في مواجهة الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية بما في ذلك تغير المناخ، وتعزيز قدرتها على مواجهة هذه التحديات وغيرها عن طريق تعزيز قدرتها على التكيف؛
- ضمان توفير موارد مالية معززة واستخدامها الفعال لتنمية أقل البلدان نموا، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية؛
- تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات.

ويسلم برنامج العمل بأن الأزمات المتعددة خلقت وعياً جديداً يتعلق بأحوال عدم الاستقرار وأوجه الضعف التي تهيمن على الاقتصاد العالمي وبأهمية إعادة توجيه الاهتمام إلى التحول الهيكلي لأقل البلدان نمواً من خلال زيادة قدراتها الإنتاجية وتنويع منتجاتها وتعزيز سبل للتنمية المحلية الصنع.

ويُنظر في مسألة الأمن الغذائي والتغذوي في القسم الخاص بالزراعة والتنمية الريفية من برنامج العمل. ويغطي هذا البرنامج قضايا التغذية والوصول إلى الأغذية، كما أنه يعكس نهج المسار المزدوج إزاء الأمن الغذائي والتغذوي. ويدعو برنامج العمل الشركاء الدوليين إلى "توفير الموارد لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتوسيع نطاق المساعدات الغذائية وبرامج شبكات الأمان وتعزيزها، وذلك لمعالجة مسألتي الجوع وسوء التغذية، حسب الاحتياجات" وإلى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. كما يدعو إلى "كفالة سبل الحصول على أغذية مأمونة ومساعدات غذائية في الحالات الطارئة في جميع أقل البلدان نمواً" وإلى توفير شبكات الأمان لمزارعي الحيازات الصغيرة الفقيرة.

كما أن القسم الخاص بالتنمية البشرية والاجتماعية والسكان والصحة الأساسية والحماية الاجتماعية يتضمن أيضاً إشارة إلى مسألة التغذية ويعترف بأن الفقر والجوع مشكلتان متعددتا الأبعاد تفرضان عقبات خطيرة أمام جهود أقل البلدان نمواً لتحقيق التقدم في التنمية البشرية والاجتماعية. وتشمل الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر والجوع بلوغ الأهداف المتوخاة ضمن إطار الهدفين الإنمائيين للألفية 4 و5 بحلول عام 2015 ثم الانطلاق من ذلك للحد من معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة والوفيات النفاسية وسوء التغذية لدى الأطفال بحلول عام 2020. وقد تم الإتفاق أيضاً على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الرامية إلى تحسين قدرة الجميع على التكيف، بما في ذلك قدرة مجموعات الفقراء والمحرومين.

ويسلم القسم الخاص بالأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى بأن أقل البلدان نمواً لا تزال ضعيفة أمام مختلف الصدمات، بما في ذلك أزمات الأغذية والوقود والأزمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية،مع اضطرار أقل البلدان نمواً إلى مواجهة تحديات يفرضها تغير المناخ ويفرض النزاع بعضاً منها الأحيان، الأمر الذي أضعف جانباً من المكتسبات الإنمائية التي حققتها خلال العقد الماضي.

ويدعو القسم الخاص بتغير المناخ واستدامة البيئة إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً لمواجهة التحديات المتصلة بسبل العيش والأمن الغذائي وصحة الأهالي المتضررين من الآثار السلبية لتغير المناخ، وعلى الاستجابة لاحتياجات من شردتهم الأحوال الجوية القاسية، حسب الاقتضاء، على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويسترجع النص الخاص بالحد من مخاطر الكوارث إطار عمل هيوغو وتدابيره الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث وزيادة التأهب وحماية الناس والهياكل الأساسية والأصول الوطنية بصورة لامركزية والتوعية والدمج بين سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها التي تأخذ الكوارث الطبيعية في اعتبارها. ولأغراض الحد من مخاطر الكوارث، يدعو برنامج العمل إلى تقديم الشركاء الإنمائيين للمساعدة المالية والتقنية، إلى جانب تنمية القدرات ونظم الإنذار المبكر والآليات الأخرى المتعلقة بتقاسم المعلومات.